الإستراتيجية الوطنية لتعليم البنات

أولاً. المقدمة :

التعليم في الجمهورية اليمنية يتركز على قاعدة دستورية وقانونية واضحة وراسخة فقد كفـل الدستور تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتكفل الدولـة وفقـاً لقانون التعليم كحق للمواطنين جميعاً بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربويـة مـع الإقرار بإلزامية التعليم الأساسي ، والاهتمام بمحو الأمية والتوسع في التعليم الفني والمهني ، كمـا أن على الدولة الاهتمام بصورة خاصة برعاية النشء وحمايته من الانحراف وتـوفر لـه التربيـة الدينية والعقلية والبدنية وتهيئ له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في جميع المجالات . كـل هـذا الآن اليمن تنظر إلى التعليم والصحة والخدمات الإجتماعية كأركان لبناء المجتمع وتقدمه ، وعلـى المجتمع مع الدولة الإسهام في توفيرها " الدستور : " ٢٤ ، ٣٢ ، ٥٣ " ..

ويقر القانون العام للتربية والتعليم لعام ١٩٩٢م أن التعليم حق إنساني مشروع تكفله الدولـة وتيسره لجميع أبناء الشعب إلى جانب كونه استثماراً بشرياً تنموياً بعيد المـدى، وعليـه تنـشأ مدارس في الجمهورية كافية ومستوفية للشروط التربوية لكل المراحل الدراسية ، وتعتبر المدرسـة وفقاً للقانون ، كافية باستيعابها لكل الطلاب على أن تجهز بالمكتبات وكل المـستلزمات العلميـة ،

وتعمل الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في التعليم ومراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تقف عائقاً أمام بعض الأسر للاستفادة من حق أبنائهم في التعليم ، ومع تأكيد القانون على إلزامية التعليم فإنه يقر بمجانيته في جميع مراحله على أن تحقق الدولة هذا المبدأ تدريجياً وفق خطة يقرها مجلس الوزراء (القانون العام للتربية والتعليم ١٩٩٢م).

وتنحو إستراتيجية تنمية القطاع التعليمي في الخطة الخمسية الأولى للجمهورية اليمنية " ٩٦ –٢٠٠٠م " نحو تأكيد إلتزام الدولة بتأمين التعليم في المرحلة الأساسية لجميع المواطنين مع توسيع ورفع كفاءة التعليم في مراحله اللاحقة . كما تستهدف هذه الإستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد مساهمة برامج التعليم الأساسية والعليا والجامعية في تحديث المجتمع اليمني عن طريق إعداد المواطن بشكل متكامل بمعنى شمول التربية والتعليم والجوانب الروحية والفكرية والاجتماعية والعلمية ، ليكون قادراً على مواكبة التقدم العلمي والمعرفي وتأهيله للمساهمة الفعالة في الإنتاج والنشاط الاقتصادي ، وترسم الخطة الخمسية الأولى الأهداف المزمع تنفيذها في إطار الاستراتيجية ، والتي تتجه إلى توفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال من الجنسين ، وتشجيع ورعاية تعليم الإناث وخاصة في المناطق الريفية باعتبار الريف القاعدة الواسعة للمجتمع اليمني " وزارة التخطيط والتنمية : ١٢٣ – ١٢٤ " .

ومشهود أن اليمن حقق نمواً تعليمياً أفقياً ورأسياً ملحوظاً خلال العقود الثلاثة الماضية .

ويزداد التقدير لما حققته اليمن تعليمياً عندما نعرف البداية المتدنية التي أنطلق منها بناء النظام التعليمي الحديث في اليمن والتحديات التي واجهتها البلاد وتواجهها سواءً تلك السياسة منها ، أو الاقتصادية أو السكانية أو غيرها ، فقد انتشرت مدارس التعليم الأساسي وأنواع التعليم اللاحقة في أرجاء الجمهورية وتزايد عدد التلاميذ الملتحقين عاماً بعد آخر وتنوع التعليم بين ثانوي عام ، وفني ومهني ، وتخصصي ، وتوسعت الاختيارات التعليمية أمام أفراد المجتمع ، وبدأت المبادرات الخاصة للاستثمار في مجال التعليم بالنمو التدريجي في جميع المراحل التعليمية الأساسية منها والثانوية ، والفنية ، والعالية ، حتى أصبح من المشروع القول الآن أن اليمن يمتلك نظاماً تعليمياً حديثاً يتفرع إلى فرعين رئيسيين : التعليم النظامي الذي يخدم السكان في الفئة العمرية " ٦ – ٢٣ " سنة ويمتد من التعليم الأساسي وحتى التعليم العالي مروراً بالتعليم الثانوي العام ، والفني والمهني والتخصصي ، والتعليم غير النظامي الذي يخدم السكان الأميين الذين فاتهم فرص الالتحاق بالتعليم النظام أو الذين تسربوا منه .

ثانياً. لماذا الإستراتيجية الوطنية لتعليم البنات ؟

بكثير من التأمل في واقع النظام التعليمي ومستوى تطوره ومدى انسجام هـذا التطـور مـع مبادئ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص التي أقرتها الدولة ، ومتطلبات الأخذ بمفهوم التنمية البشرية المتكاملة ، وتلبية الشروط لنجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية واسـتراتيجيات ، وبـرامج التنمية الشاملة والمستدامة ، نجد أن هذا الواقع يفرض الاعتراف بـأن هنـاك ضـرورات لتبنـي استراتيجية وطنية لتعليم البنات نلخصها في الآتي :-

١. أن التطور التعليمي كان لصالح الذكور أكثر منه لصالح الإناث ، لذا فإن نـسبة الأميـة بين صفوف الإناث لا تزال عالية بل هي من بين أعلى المعدلات في العالم فهذه النـسبة بلغت " ٨٣% " في أوساط الإناث من السكان " ١٥ سنة فأكثر " .
٢. إن مشكلة تدني الالتحاق في التعليم الأساسي هي بدرجة رئيسة مشكلة تدني التحـاق البنات وبالذات في المناطق الريفية ، فالمعدل العـام لالتحاق البنات في الفـئة العمرية " ٦ – ١٥ " سنة وصل إلى " ٣٧،٤% " فقط . بينـما وصل هـذا المعـدل للذكـور " ٧٠،٧% " في ذات الفئة العمرية " ١٩٩٤م " أي بفارق " ٣٣,٣ " نقطة وبمزيـد مـن التأمل في معدلات التحاق الذكور والبنات نجد الآتي :

أ. أن الفجوة بين التحاق الذكور في الحضر والتحاق الذكور في الريف هي أقل إتـساعاً " ١٦,٦ " نقطة ، مما هي بين التحاق الإناث في الحضر والإناث فـي الريـف " ٤٧،٣ " نقطة .

ب. إن الفجوة بين التحاق الذكور والإناث في الحضر هي أقل أتساعاً بكثير " ٩ " نقـاط ، مما هي بين الذكور والإناث في الريف " ٤٠ " نقـطة .

جدول (١) الفروق في معدلات الالتحاق حسب الجنس والحضر والريف " ديسمبر ١٩٩٤م "

الجنس	معدلات الالتحاق		الفرق	المعدل العام
	حضر	ريف		
ذكور	٨٣،٩	٦٧،٢	١٦،٧	٧٠،٧
إناث	٧٤،٥	٢٧،٢	٤٧،٣	٣٧،٤
الفرق	٩،٤	٤٠،٠	٣٠،٦	٣٣،٣

لمصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ، النتائج النهائية للتعداد العام " ديسمبر ١٩٩٤م " .

٣. أن معدلات التسرب بين أوساط البنات في مرحلة التعليم الأساسي أعلى بكثير من تلـك التي بين أوساط الذكور .

٤. أن محتوى المناهج والبرامج الدراسية لا تلبي حاجات البنات ولا تراعيها وبالذات في المناطق الريفية .

٥. أن تدني التحاق البنات بالمدارس ، وارتفاع معدلات التسرب بين صفوفهن تعـود إلـى أسباب وعوامل متداخلة ومتشابكة تتطلب المواجهة الشاملة ، وفقـاً لرؤيـا واضـحة للمعالجة تراعيها جميع الجهات ذات العلاقة سواءً الرسمية أو الشعبية أو غيرها .

ثالثاً. تطور تعليم البنات :

مدخـل :

انطلاقاً من الإيمان بمبادئ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص ، واعترافاً بأهمية تعلـيم البنـات إجتماعياً واقتصادياً وثقافياً .. اهتمت اليمن بتعليم البنات ، ووجهت له عناية خاصة وبالـذات منـذ النصف الثاني من عقد الثمانينيات ، وقد تجلى هذا الاهتمام بإجراء الدراسات والبحـوث التطبيقيـة حول أسباب وعوامل تدني التحاقهن بالمدارس وتسربهن منها ، وتصميم مشاريع خاصة لمواجهـة الصعوبات لمواجهة الصعوبات ومعالجة الأسباب كبناء فصول مستقلة للبنات أو تخـصيص إحـدى الفترات الدراسية لتدريسهن ، واستقطاب مزيداً من المعلمات للعمل في سلك التـدريس ، ومحاولـة طرح مشكلة تعليم البنات كقضية عامة تهم الدولة والمجتمع ككل وكأولوية من بين أولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية سواءً الوطنية أو المحلية ، لهذا فقد أصبح التطرق إلى هذه المـشكلة مـن أبرز القضايا المطروحة في مختلف المنتديات والوثائق الرسمية التي تبحث وتناقش قضايا التنميـة ومتطلبات نجاح استراتيجياتها وبرامجها كالقضية السكانية ، والبيئية والصحية ، والتعليمية .. إلخ . كما أصبحت هذه المشكلة محور اهتمام المنظمات الدولية والدول الصديقة عند تقـديم المـساعدة للقطاع التعليمي ..

تطور الالتحاق :

لقد أثمرت نمواً في إعداد التلميذات الملتحقات في التعليم الأساسي من " ٥١٧ – ٦٠٢ " تلميذة عام ١٩٩١/٩٠م إلى " ٨٨٤ -٣٠٩ " تلميذة عام ١٩٩٨/٩٧م أي بنسبة زيادة قدرها "٧٠،٨% " خلال تلك الفترة ، وبمعدل نمو سنوي قدره " ٨،٠% " وبمقارنه ذلك مع نمو التحاق الذكور نجد أن عدد التلاميذ ارتفع من " ١,٩٨١,٠٦٧ " تلميذاً عام ١٩٩١/٩٠م إلى " ١،٩٧٥،٥٩٦ " تلميذاً عام ١٩٩٨/٩٧م أي بنسبة زيادة قدرها " ٢٩،٢% " وبمعدل سنوي للنمو قدره " ٣,٩% " .

جدول (٢) تطور الالتحاق بالتعليم الأساسي حسب الجنس " ٩١/٩٠ – ١٩٩٨/٩٧م "

السنة	إناث		ذكور	
	الالتحاق	نمو %	الالتحاق	نمو %
٩١/٩٠	٥١٧,٦٠٢	-	١,٥٣٣,٤٤٧	-
٩٢/٩١	٥٧٥,٤٨١	١١,١	١,٦٨٨,١٥٧	١٠,٠
٩٣/٩٢	٦٣٢,٧٣٤	٩,٩	١,٧٧٩,٤١٣	٥,٤
٩٤/٩٣	٧٢٧,٧٩٥	١٥,٠	١,٩٢٣,٨٠٦	٨,١
٩٥/٩٤	٧٥٩,٣٥٢	٤,٣	١,٩٨٣,٧٤٨	٣,١
٩٦/٩٥	٨٠٦,٢٨٦	٦,١	٢,٠٢٥,٥٩٣	٢,١
٩٧/٩٦	٩٠١,٣٢٣	١١,٧	٢,٢١٧,٢٧٥	٩,٤
٩٨/٩٧ *	٨٨٤,٣٠٩	١,٩	١,٩٨١,٠٦٧	١٠,٦
المعدل العام	-	٨,٠	-	٣,٩

المصدر: وزارة التربية والتعليم ، الهيئة العامة للمعاهد العلمية ، مكتب الإحصاء التربوي ، الإدارة العامة للإحصاء والتخطيط .

* النتائج الأولية للمسح التربوي الشامل ١٩٩٨/٩٧م " أرقام أولية " .

تطور القبول :

أمـا قبول البنات في الصف الأول فقد حقق نمـواً أيـضاً مـن " ١٠٦،٠٨٧" تلميـذة عـام ١٩٩١/٩٠م ليصل إلى " ١٣٢،٣٧٢ " تلميذة عام ٩٧/٩٦م بنسبة زيادة قدرها " ٢٤،٨ % " خلال تلك الفترة وبمعدل نمو سنوي قدره " ٤،٢ % " ، أما قبول الذكور في الصف الأول فقد حقق نمـواً مـن " ٢٤٠،٢١٦ " تلميذاً عام ١٩٩١/٩٠م ليصل إلى " ٢٨٦،٢٧٢ " تلميـذاً عـام ٩٧/٩٦م أي بنسبة زيادة قدرها " ١٩،٢% " وبمعدل نمو سنوي قدره " ٣،٢% " .

جدول (٣) تطور القبول بالصف الأول حسب الجنس " ٩١/٩٠ – ١٩٩٧/٩٦م "

السنة	إنـاث		ذكـــور	
	القبول	نمـو %	القبول	نمـو %
٩١/٩٠	١٠٦,٠٨٧	-	٢٤٠,٢١٦	-
٩٢/٩١	١٢٢,٠٢١٠	١٥,٢	٢٦٩,٥٢٩	١٢,٢
٩٣/٩٢	١٣١,٧٧٣	٧,٨	٢٧٨,٤٥٥	٣,٣
٩٤/٩٣	١٤٥,٦٤٤	١٠,٥	٢٩١,٦٨٦	٥,٣
٩٥/٩٤	١٣٩,٥٦٥	- ٤,٢	٢٨٩,٠٢١	- ٠,٩
٩٦/٩٥	١٤٩٣٤١	٧,٠	٢٩٧,٩٨٤	٣,١
٩٧/٩٦	١٣٢,٣٧٢	- ١١,٤	٢٨٦,٢٧٢	- ٣,٩
المعدل العام	-	٤,٢	-	٣,٢

المصدر: وزارة التربية والتعليم ، الهيئة العامة للمعاهد العلمية ، كتـب الإحـصاء التربـوي ، الإدارة العامة للإحصاء والتخطيط .

وعلى الرغم من أن معدلات النمو السنوي لالتحاق البنات هي أعلى من تلك في التحاق وقبول الذكور إلا أننا نلاحظ الآتي :-

١. أن الفـرق في التحاق البنات بيـن ٩١/٩٠م – ١٩٩٨/٩٧م في التعليم الأساسي هـو " ٣٦٦،٧٠٧ " تلميذة ، بينما هذا الفرق في التحاق الذكور هو " ٤٤٧،٦٢٠ " تلميـذ أي أن التحاق الذكور فاق التحاق الإناث بعدد " ٨٠،٩١٣ " تلميذاً خلال تلك الفترة .

٢. أن الفـرق في قبـول البنات بيـن ٩١/٩٠ – ١٩٩٧/٩٦م في التعلـيم الأساسـي هـو " ٢٦،٢٨٥ " تلميذة ، بينما الفرق في قبول الذكور هو " ٤٦،٠٥٦ " تلميذاً أي أن التحاق الذكور فاق التحاق البنات بعدد " ١٩،٧٧١ " تلميذاً خلال تلك الفترة .

٣. أن الفـرق بيـن التحاق الذكور والإناث في التعليم الأساسـي عام ١٩٩٨/٩٧م هـو " ١،٦٩٠،٧٥٨ " تلميذاً ، والفرق بين قبول الذكور والإناث فـي الـصف الأول عـام ١٩٩٧/٩٦م هو " ١٥٣،٩٠٠ " تلميذاً .

٤. وبتطبيق معدل النمو السنوي لالتحاق البنات في التعليم الأساسي " ٨% " فإننا نحتـاج إلى حوالي " ١٣ " سنة حتى يصل التحاق البنات إلى مستوى التحـاق الـذكور ، أمـا بالنسبة للقبول فإننا نحتاج إلى حوالي "٢٤ " سنة ، بتطبيق معدل النمو السنوي لقبـول

البنات "٤،٣ % "، مع افتراض أن قبول والتحاق الذكور سيتجمد عند المستوى الحـالي .

رابعاً. مشكلة تعليم البنات :

تتمثل مشكلة تعليم البنات والعوامل والأسباب التي وراءها في الآتي :-

١. بطء نمو معدلات الالتحاق : إن تتبع تطور معدل التحاق البنات بالتعليم الأساسي ، ومقارنتها بتطور التحاق الذكور ، يشير إلى بطء نمو معدلات التحاق البنات ، مما لا يدع مجالات للشك أن الأهداف الوطنية بخصوص رفع مستوى تعليم البنات ستكون بعيدة عن التحقق إذا لم يتم إنتهاج سياسات وإجراءات شاملة ومتكاملة للوصول إلى هذه الأهداف . فمقـارنة معدلات الالتحاق بيـن الأعـوام " ١٩٩٥/٩٤م – ١٩٩٨/٩٧م " تشـير إلـى أن "٥٩،٧ %" من البنات في الفئة العمرية " ٦ – ١٥ " سنة لا زلن خارج المدارس ، وأن معدل الالتحاق لم يرتفع سوى " ٢،٩% " خلال تلك الفترة ، بينما أرتفع معدل التحاق الذكور بمقدار " ١٥،٧% " خلال نفس الفترة . أي أن هناك بمنطق الأرقام المطلقة " ١،٣١٠،٦٩١ " بنتاً لا زلن خارج المدرسة حسب التقديرات الأولية لعام ١٩٩٨/٩٧م ، بينما لا يزال " ٣١١،٩٣٣ " من الذكور خارج المدرسة .

جدول (٤) تطور معدلات الالتحاق " ٩٥/٩٤ – ١٩٩٨/٩٧م " حسب الجنس

الجنس	البيان	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧
إنـــــاث	الفئة العمرية	٢,٢٧٠,١٢٧	٢,٣٢١,٥٥٣	٢,١٦١,٠٠٠	٢,١٩٥,٠٠٠
	الالتحاق	٨٤٨,٤٢٨	٨٠٦,٢٨٦	٩٠١,٣٢٣	٨٨٤,٣٠٩ *
	المعدل %	٣٧,٤	٣٤,٧	٤١,٧	٤٠,٣
	الفرق	١,٤٢١,٦٩٩	١,٥١٥,٢٦٧	١,٢٥٥٩,٦٧٧	١,٣١٠,٦٩١
	المعدل %	٦٢,٦	٦٥,٣	٥٨,٣	٥٩,٧
ذكـــــــور	الفئة العمرية	٢,٥٢٤,٦٣٧	٢,٥٦١,٣٧٤	٢,٢٦٨,٠٠٠	٢,٢٩٣,٠٠٠
	الالتحاق	١,٧٨٥,٣٩٨	٢,٠٢٥,٥٩٣	٢,٢١٧,٢٧٥	١,٩٨١,٠٦٧
	المعدل %	٧٠,٧	٨٩,١	٩٧,٨	٨٦,٤

	الفرق	٧٣٩,٢٣٩	٥٣٥,٧٨١	٥٠,٧٢٥	٣١١,٩٣٣
	المعدل %	٢٩,٣	٢٠,٩	٢,٢	١٣,٦

* أرقام أولية : المسح التربوي الشامل ١٩٩٨/٩٧م .

المصدر: ١- الجهاز المركزي للإحـصاء ، الإسـقاطات الـسكانية ٩٤- ٢٠٣١م . ٢- وزارة التربية والتعليم ، الهيئة العامة للمعاهد العلمية ، كتب الإحـصاء التربـوي . ٣- الجهـاز المركزي للإحصاء : النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنـشآت " ديـسمبر ٩٤م " مارس ١٩٩٦م .

٢. تناقص عدد البنات خلال التدرج في الصفوف الدراسية :

إن مبادئ العدل والمساواة لا تقضي فقط بتوفير الفرص التعليمية ، بل أنها أيضاً تتطلب توفير الشروط الضرورية للتلاميذ لاستغلال هذه الفرص ، والاستمرار في الدراسة حتى نهايـة المرحلـة الدراسية .

وإذا ما تأملنا تدفق البنات خلال الصفوف الدراسية من الصف الأول حتى نهاية الصف الأول حتى نهاية الصف التاسع من مرحلة التعليم الأساسي بين الأعوام ٨٨/٨٧ – ٩٦/٩٥م سيظهر لنـا أن تضاؤل أعداد التلميذات يتم بدرجة أكبر من عدد التلاميذ ، فلا يبلغ الصف التاسع مـن البنـات سوى " ٣٦،٤% " ، بينما يبلغ الصف التاسع من الذكور " ٥٣،٠% " من مجموع المقبـولين فـي الصف الأول ، ويجلس لامتحان الصف التاسع من البنات " ٣٣،٦%" ممن بلغن الـصف التاسـع ، بينما يجلس لذات الامتحان من الذكـور " ٤٤،٤% " ، ويتخـرج من المرحلة بعـد أداء الامتـحان "٢٣% " ، بينما يتخرج من الذكور " ٣٤،٧% " " حسبت النسب على قاعدة الإحـصاءات التربويـة للسنوات الدراسية ٨٧ – ١٩٩٦م : وزارة التربية والتعليم " والنتيجة أنه يتخرج من الصف التاسع " ٢٦ " تلميذة من كل مائة تلمـيذة تم قبولهن في الصف الأول ، والباقـي "٧٤ " تلميذة يتـسربن خلال الترقي في الصفوف الدراسية من الأول حتى نهاية التاسع.

ويبدو تناقص أعداد التلميذات بدرجة أقل بين الصف الأول والصف السادس حيث يبلغ الصف السادس من البنات " ٥٧،٣% " من مجموع المقبولين في الصف الأول ، وينجح فـي الامتحانـات

"٤١% " منهن "نسبة النجاح ٧١ % " أي أن ٥٩،٠% " لا يوفقن في إكمال الصف الـسادس ، ألا أنه مع ذلك فالأمر يبدو قاتماً إذا ما قورنت هذه النسب مع ما يحققه الذكور ، حيـث يبلـغ الـصف السادس " ٨٥،٧% " ويوفق في اجتياز امتحانات الصف السادس " ٦٠،٨% " من المقبـولين فـي الصف الأول ، أي أن " ٣٩،٢% " لا يتجاوزون امتحانات الصف السادس .

أما إذا عرفنا أن نسبة الإعادة في الصف السادس بين أوساط الذكور هي أعلـى "١٢،٢% " من تلك النسبة بين أوساط البنات " ٧،١% " فإنه لا يصعب الحكم أن كثيراً مـن البنـات اللاتـي لا يوفقن في اجتياز امتحانات الصف السادس يغادرن المدرسة نهائياً .

والخلاصـة هـي :-

١. أن " ٤٣ " تلميذة من كل مائة تم قبولهن في الصف الأول لا يتمكن من بلـوغ الـصف السادس .
٢. أن " ٥٩ " تلميذة من كل مائة تم قبولهن في الصف الأول لا يكملـن الـصف الـسادس الابتدائي .
٣. أن كثيراً من التلميذات لا يحاولن الإعادة في الصف السادس بل يفضلن مغادرة المدرسـة .
٤. أن " ٣٦ " تلميذة من كل مائة تم قبولهن في الصف الأول يتمكن من بلوغ الصف التاسع .
٥. أن " ٢٦ " تلميذة من كل مائة تم قبولهن في الصف الأول يتخرجن مـن مرحلـة التعلـيم الأساسي ، أي أن " ٧٥ " تلميذة لا يتمكن من ذلك .

وبترجمة معدل التسرب " ٩،٦% " على مستوى مرحلة التعليم الأساسي إلى أرقام مطلقة فإن حوالي " ٨٠ – ٨٥ " ألف تلميذة يغادرن المدرسة كل سنة قبل الانتهاء من المرحلـة الدراسـية ، وهذا بطبيعة الحال يحدث خللاً في تطبيق المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام التعليمي تـؤدي

إلى عدم تأمين التعليم الأساسي لجميع الأطفال من الجنسين من جهة ويمثل معيناً لا ينـضب لأميـة بين صفوف النساء ـ التي هي في الأساس مرتفعة ـ من جهة أخرى .

٣. انعـدام العلاقة بين المناهج الدراسية والحاجات الفعلية للبنات :

إن ارتفاع قيمة التعليم والتمسك بالحصول عليه والاستمرار فيه تتوقف علـى مـدى تقـدير الاستفادة الحياتية منه ومساهمته في تطوير القدرات والمهارات بشكل ملمـوس ، بالإضـافة إلـى تأثيره على زيادة مستوى الدخل وتحسين مستوى معيشته .

إن المناهج المدرسية الحالية تتسم بالآتي :-

١. عدم تجاوبها مع الحاجات الفعلية للبنات وبالذات في المناطق الريفية ، ممـا أفقـد تعلـيم البنات الأهمية الخاصة والفائدة الملموسة .
٢. العمومية في التخاطب دون مراعاة للبيئات المحلية واحتياجات الدارسين في كـل بيئـة وبالذات البنات منهم .
٣. الصرامة المطلوبة في تنفيذ المناهج المدرسية والتي لا تسمح لها بشيء من المرونة فـي تطبيق هذه المناهج بغرض التجاوب مع الحاجات المحلية وحاجات الدارسين وبالذات البنات الريفيات .
٤. عدم الاهتمام بالأنشطة اللاصفية التي تدعم المدرسة كمركز جذاب ومشوق للمتعلم وبيئـة صحية مناسبة تشجع النشء للاستمرار فيها خاصة في الريف .

٤. ضعف التبني السياسي لتعليم البنات :

لقد توفرت الإرادة السياسية في توفير الفرص التعليمية لجميع الأطفال من الجنـسين ، وقـد تمثلت هذه الإرادة في إقرار مبادئ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص دستورياً وقانونياً إلا أنـه فـي الواقع لم ترق الممارسة الفعلية من قبل المؤسسات الحكومية والشعبية إلى مـستوى هـذه الإرادة السياسية بدءاً من المركز وإنتهاءً بالقاعدة ، فلا تزال النصوص التشريعية المتصلة بتطوير تعلـيم البنات غير مطبقة ، كما أن هناك تشريعات هامة لا بد من إصدارها كي يتم الدفع بتعليم الفتاة إلـى

مستوى طموحات الإرادة السياسية ولخدمة تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، كما أن الاهتمام الجاد بتعليم البنات لم يأخذ مكانه كمحور هام في رسم السياسات واتخاذ القرارات سواءً على المستوى المحلي أو المركزي ، ويتم التعامل معه كقضية محكوم حلها بعامل الوقت أو بتوفر الإمكانات دون النظر إليه كقضية اجتماعية ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية تؤثر في هدف تحديث المجتمع اليمني وتطوره .

وقد أدى هذه إلى عدم الشعور المجتمعي بالمسئولية تجاه ضرورة التعاون لتوفير الشروط الضرورية للرفع من شأن تعليم البنات سواءً بين المؤسسات الحكومية ذاتها أو بينها وبين التنظيمات الشعبية وأفراد المجتمع ككل .

0. الموقف العام من تعليم البنات :

ليس هناك موقف عام واحد نحو تعليم البنات ، فهناك موقف معارض وآخر مؤيد لتعليم البنات فالموقف المعارض لا يكتفي متخذوه بعدم إرسال بناتهم إلى المدارس بل يحرضون الآخرين على ذلك ، إلا أن أصحاب هذا الموقف قليلون بين أفراد المجتمعات المحلية ، وهناك أصحاب المواقف السلبية من تعليم البنات الذين لا يرسلون بناتهم إلى المدارس ولكنهم في الوقت ذاته لا يجندون أنفسهم لتحريض سواهم على ذلك ، وهناك من يتخذ موقفاً يمكن نعته بالسلبي/ الإيجابي ، وهو لمن يرسلون بناتهم إلى المدارس ولكنهم لا يدفعون الآخرين لاتخاذ نفس الموقف ، إلا أن هناك في

المجتمعات المحلية من يتخذ موقفاً يمكن وصفه بالإيجابي/ الإيجابي وهم الذين يرسلون بناتهم إلى المدارس ويعملون على تشجيع الآخرين على عمل ذلك .

وينطلق الموقف العام من تعليم البنات من قناعات واعتبارات أهمها :-

١. النظرة التقليدية للمرأة بشكل عام ودورها كزوجة وربة بيت وأنها لا تحتاج للتعليم للقيام بهذا الدور ، بل أن التعليم يحبط قيامها بذلك لأنه يدفعها للتمرد على أسرتها وزوجها .
٢. الخسارة الاقتصادية من إلحاق البنات بالمدارس والناتجة ليس فقط من التضحية بعمل البنات المفيد في البيت وخارجه – حيث هناك تقييماً أن الفرصة الضائعة من إلحاق البنت بالمدرسة هي أعلى من تلك الناتجة عن إلحاق الابن – بل أيضاً من الخسارة في دفع النفقات المدرسية مقابل إلحاق البنت بالمدرسة .
٣. ضعف الوعي الديني بوجوب تعليم المرأة وانتشار المعتقدات الدينية الخاطئة حيال هذه القضية .
٤. الاعتبارات ذات الأبعاد الاجتماعية التي تفضل ، على سبيل المثال ، زواج البنت عن استمرارها في الدراسة ، وإن كانت في سن صغيرة لأن البنت في الأخير مصيرها الزواج ، ولا حياة لها إلا به ، وارتباط عيشها ومركزها الاجتماعي ، وفوتها بالزوج والأبناء .

٥. الشعور بغياب المردود من تعليم البنات سواءً أثناء الدراسة أو بعدها حيث لا تلمس الأسرة أن أبنتها المتعلمة تكتسب مهارات وحرف جديدة من المدرسة تفيد البنت والأسرة وتساعد على زيادة دخلها من جهة ، وإذا ما استمرت في الدراسة وأنهت المرحلة الدراسية فإنها سوف لا تجد عملاً يعود عليها بمردود مادي يعوضها وأسرتها على الوقت والجهد والمال المبذولة خلال دراستها حتى تخرجت من جهة أخرى .

٦. استمرار شيوع الاختلاط :

يعزف كثير من أولياء الأمور عن إلحاق بناتهم بالمدارس لتجنب الاختلاط الذي يبدو أنه شائعاً في مدارس التعليم الأساسي ، وهذا يقلل من فرص إلحاق البنات بالمدارس واستمرارهن فيها حتى نهاية المرحلة الدراسية .

جدول رقم (٦) توزع المدارس والتلاميذ بحسب نوع المدرسة ٩١/٩٠ – ١٩٩٦/٩٥م

التعليم الأساسي العام

نوع المدرسة	١٩٩١/٩٠م			١٩٩٦/٩٥م		
	مدارس	ذكور	إناث	مدارس	ذكور	إناث

بنين	٣٢٤٥	٣٢٤,٠٤٠	-	٢٠٧٧	٣٩٠,٤١٧	-
النسبة	٣٢,٤	٢٣,١	-	٢٠,٨	٢١,٩	-
بنات	١٧٨	-	٦٩,٢٠٣	٨١١	-	١٨٦,١٩٤
النسبة	١,٨	-	١٤,٧	٨,١	-	٢٤,٤
مختلط	٦٥٨١	١,٠٧٦,٨٤٥	٤٠٢,٠٨٢	٧٠٧٩	١,٣٨٨,٩٦٠	٥٧٦,٤٦٠
النسبة	٦٥,٨	٧٦,٩	٨٥,٣	٧١,٠	٧٨,١	٧٥,٦
الإجمالي	١٠,٠٠٤	١,٤٠٠,٨٨٥	٤٧١,٢٨٥	٩,٩٦٧	١,٧٧٩,٣٧٧	٧,٦٢,٦٥٤
النسبة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة التربية والتعليم ، الإحصاء التربوي ، الإدارة العامة للإحصاء والتخطيط .

فالمدارس المختلطة تشكل " ٧١% " من مجموع المدارس في عام ١٩٩٦/٩٥م بعد أن كانت تشكل " ٦٥،٨% " في عام ١٩٩١/٩٠م ، إلا أن نسبة الملتحقات بالمدارس المختلطة انخفضت إلى " ٧٥،٦% " من مجموع البنات الملتحقات بالتعليم الأساسي بعد أن كانت " ٨٥،٣% " عام

١٩٩١/٩٠م ، وهذا - ربما - يعود إلى زيادة عدد مدارس البنات من " ١٧٨ " مدرسة عام ١٩٩١/٩٠م إلى " ٨١١ " مدرسة عام ١٩٩٦/٩٥م ، كما أنه يؤكد تفضيل أولياء الأمور إلحاق بناتهم بمدارس مستقلة للبنات عن إلحاقهن بفصول أو مدارس مختلطة .

٧. تدني عدد المعلمات :

تشير الدراسات بما لا يدع مجالاً للشك بأن توفر المعلمة يرفع من الالتحاق في أوساط البنات ، إلا أن سياسات ومستوى استقطاب المعلمات في الوقت الراهن يجعل من توفر هذا الشرط - لتشجيع إلحاق البنات بالمدارس - بعيد عن التحقق .

فوفقاً للإحصاءات التربوية لعام ٩٧/٩٦م فإن الهيئة التدريسية من المعلمات لا تشكل سوى " ١٦،٣% " من المجموع العام للمعلمين ، وترتفع هذه النسبة إلى " ١٧،٦% " من مجموع المعلمين الثابتين ، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن نسبة المعلمات كانت بمقدار " ١٧،٢%" من المجموع العام للمعلمين وكانت أيضاً بمقدار " ٢٤،٣% " من مجموع المعلمين الثابتين عام ١٩٩٢/٩١م ، لقد ارتفعت الأعداد المطلقة للمعلمات الثابتات من "٨،٨٦٦ " معلمة عام ٩٢/٩١م إلى " ١٥،٨٢٠ " معلمة عام ٩٧/٩٦م بنسبة زيادة قدرها " ٧٨،٤% " خلال تلك الفترة ، إلا أن

أعداد المعلمين الثابتين ارتفع بنسبة " ١٦٧،٦% " خـلال ذات الفترة ، وهـنا لا بـد من الإشـارة إلى :-

- أن الفـرق بين عدد المعلمين الثابتين والمعلمات الثابـتات هـو (٥٨،١٤٧) معلمـاً عـام ٩٧/٩٦م .
- أن عـدد المعلمات زاد خـلال ست سنوات بمقـدار " ٦،٩٥٤ " معلـمة ، أي في حـدود " ١،١٥٩ " معلمة كمتوسط في السنة " ٩٢/٩١م ـ ١٩٩٧/٩٦م " .
- إذا استمر نمو المعلمات بهذا القدر كل عام ، فإن الأمر يحتاج إلى "٢٥ " سنة حتى يمكن أن يصل عدد المعلمات إلى ما يساوي نصف عدد المعلمين في ١٩٩٧/٩٦م مع اعتبـار أن عـدد المعلمين سيظل كما هو في ذات العام .

ولا يواجه موضوع المعلمات معضلة الاستقطاب والتدريب التوظيف فقط ، بل أيضاً التوزيـع بحسب الاحتياج ، فالتوزيع النسبي لعدد المعلمات الثابتات بحسب المحافظة لعام ٩٧/٩٦م يشير إلى تركز المعلمات في محافظات دون أخرى .

إن أكثر من نصف المعلمات الثابتات " ٥٥،١ " يتركز وجودهن في أربع محافظات : عـدن " ١٨،٤% " ، أمانة العاصمة " ١٣،٧% " ، الحديدة " ١١،٦% " وأبين "١١،٤% " ، ويمزيـد مـن التأمل في توزيع المعلمات في إطار كل محافظة ، فالمعلمات يفضلن العمل في عواصم المحافظـات،

وبدرجة أقل في عواصم المديريات ، فمدينة الحديدة على سبيل المثال تضم حوالي " ٧٠،٤% " من مجموع المعلمات في المحافظة ، ومدينة زنجبار تضم "٨٤،٣% " من المعلمات في محافظة أبـين ، ومدينة تعز تضم حوالي " ٦٧،٤% " من مجموع المعلمـات فـي المحافظـة ، ولا تخـرج بقيـة المحافظات عن هذه القاعدة ، ولا تجد الجهات المسئولة سبيلاً لإعادة توزيـع المعلمـات لأسـباب اجتماعية وأخـرى متصلة بإمكانية تقديم الحوافز المجزية لتشجـيع العمل في المناطق الريفـية .

خامساً. ما هي الاستراتيجية الوطنية لتعليم البنات :

مهما اختلفت التعاريف لمفهوم " الإستراتيجية " فإن جميعها لا يخرج عن كونها إطاراً لتوجيه العمل ومرشداً نحو تحقيق الأهداف المنشودة .والإستراتيجية الوطنية لتعليم البنات هـي مجموعـة الأفكار والمبادئ والتوجهات التي تتوخى معالجة مشكلة تعليم البنات ، وفقاً لـسياسات وإجـراءات بتنفيذها تتحقق الأهداف الموضوعة سواءً على المستوى المركزي أو المحلي .

سادساً. مبادئ وأسس الاستراتيجية :

إن الإستراتيجية الوطنية لتعليم البنات تقوم على المبادئ الدستورية والقانونية المقـرة بـأن التعليم حق للجميع ، وكفالة تكافؤ الفرص سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافيـاً ، وبـأن التعلـيم الأساسي إلزامي ، وأن الخدمة التعليمية أحد أركان تقدم المجتمع وتطوره وعلى الدولة العمـل مـع

المجتمع على توفيرها . كما تعتمد الإستراتيجية مبدأ أن : أن تعليم البنات ومستوى تطـوره يـؤثر تأثيراً كبيراً في مستوى تحقيق الأهداف الوطنية في التنميـة الاقتـصادية والاجتماعيـة والثقافيـة والسياسية ، وبه تأخذ المرأة موقعها ، وتلعب دورها الاجتماعي والاقتـصادي والـسياسي بكفـاءة واقتدار وتشارك بفعالية في التنمية باستيعاب تام للتغيرات التي يشهدها اليمن والعالم فـي جميـع المجالات .

وتقوم الاستراتيجية الوطنية لتعليم البنات بوجه خاص على الأسس التالية :-

١. أن تعليم البنات ـ إلى جانب بعده الإنساني كحق من حقوق المواطنـة ـ هـو اسـتثمار حقيقي من خلاله وبه تتحقق مبادئ العدل والمساواة المقرة وطنيـاً وعالميـاً والأهـداف الوطنية في التنمية بمختلف أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية .
٢. التبني السياسي ـ سواءً الرسمي بمختلف المستويات وتعدد المؤسسات ذات العلاقـة ، أو الشعبي بمختلف التنظيمات والجمعيات والأفراد ـ لتعلـيم البنـات وتناولـه كقـضية اجتماعية ومتطلب تنموي ملح يلامس حياة الفرد والأسرة والمجتمع ككل .

٣. اللامركزية في تخطيط وتنفيذ مشاريع النهوض بتعليم البنـات بغـرض التجـاوب مـع الحاجات المحلية ، ومعالجة المشكلة وفقاً لمـستوى تعاظمهـا وحـدتها علـى مـستوى المحافظات وفي إطار كل محافظة على حدة .
٤. تبني أسلوب المواجهة الشاملة والمتكاملة لأسباب وعوامل تدني مستوى تعلـيم البنـات للترابط والتشابك بين تلك الأسباب والعوامل مع مراعاة الخصوصيات المحلية في ذلك .
٥. المجتمعات المحلية شريك أساسي في تخطيط وتنفيذ مشاريع النهوض بتعليم البنات وفي توفير الشروط الضرورية لنجاحها سواءً المادية أو البشرية أو المعنوية ، وذلك بمختلـف تشكيلاته سواءً الرسمية منها أو الشعبية .
٦. إنتهاج الأساليب العلمية في تخطيط ومتابعة وتقويم مشاريع النهوض بتعلـيم البنـات وأنشطتها المختلفة .
٧. التكامل بين التعليم النظامي وغير النظامي خاصة في الحركة الأفقية للتلميـذات أو فـي ابتداع بدائل تعليمية للرفع مع تعليم البنات أو في توفير الشروط الضرورية لتنفيذ سياسات وإجراءات تحقيق أهداف الاستراتيجية .
٨. حشد التمويل اللازم والسعي لزيادته وتجميع مصادرة بغرض تنفيذ سياسات وإجـراءات تحقيق أهداف الاستراتيجة .

٩. توحيد جهة الإشراف والمتابعة والتقويم لمشاريع النهوض بتعليم البنات .

١٠. الاستفادة من تجارب الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية في مجال تعليم البنات ، ومعالجة مشكلاته والنهوض بمستواه .

سابعاً. أهـــداف الإســتراتيجية :

تستهدف الإستراتيجية الوطنية لتعليم البنات بوجه عام التدخل لتغيير واقـع تعلـيم البنـات بمعالجة أسباب وعوامل تدني التحاقهن بالمدارس وتوفير الشروط الـضرورية لتـشجيع إلحـاقهن واستمرارهن فيها حتى الإنتهاء من المراحل الدراسية ، وجعل المدرسة مركـز جـذب وتـشويق ، وتعليم ذا فائدة للبنت والأسرة والمجتمع ككل .

وتسعى الإستراتيجية على وجه التحديد إلى تحقيق الأهداف التالية :-

١. توفير فرص التعليم الأساسي للبنات في الفئة العمرية " ٦ – ١٥ " سنة بحيـث ترتفـع نسبة الإلتحاق من حوالي " ٤٠،٣% " في عام ٩٨/٩٧م إلى " ٨٦،١% " عام ٢٠١٠م ، وفقاً للمرحل التالية :-

أ- المرحلة الأولـى ٩٨ – ٢٠٠٠م : ترتفـع نسـبة الالتحـاق مـن " ٤٠،٣% " إلـى " ٤٥،٧% " أي بمقدار " ٥،٤% " خلال تلك الفترة .

ب-المرحلة الثانية ٢٠٠١ – ٢٠٠٥م : ترتفـع نسـبة الالتحاق مـن " ٤٥،٧% " إلـى " ٦٠% " أي " ١٤،٣% " خلال تلك الفترة .

ج- المرحلة الثالثة ٢٠٠٦- ٢٠١٠م : ترتفـع نسـبة الالتحـاق مـن " ٦٠% " إلـــى " ٨٦،١% " أي بمقدار " ٢٦،١% " خلال تلك الفترة .

٢. التخفيف من حدة ظاهرة التسرب في أوساط البنات بحيث لا تؤثر فـي الوصـول إلـى الأهداف الكمية للإستراتيجية التي تم تحديدها كنسب التحاق صافية من التسرب .

٣. تحسين نوعية تعليم البنات بتطوير البرامج والأنشطة بما يلبي الحاجات الفعلية العلميـة والعملية للبنات ، ويجعل تعليم البنات ذا فائدة اجتماعية واقتصادية على المستوى الفردي والأسري والمجتمعي .

ثامناً. سياسات وإجراءات تحقيق أهداف الإستراتيجية :

السياسة	المبررات	الإجراءات	الجهات الرئيسية المشاركة
١- التوعية الأسرية بأهمية تعليم البنات	- عدم إدراك أهمية تعليم البنات وفائدته على المستوى الفردي والأسري والمجتمعي . - الموقف العام من تعليم البنات يستند في بعض منه على مفاهيم خاطئة . - النهوض بتعليم البنات يتطلب حشداً للإمكانات وتطوعاً بالعمل المنطلق من قناعة تامة .	- تبني خطة للتوعية الأسرية بأهمية تعليم البنات سواءً بالطرق المباشرة أو غير المباشرة . - تفعيل دور المدرسة في البيئة المحلية على أن يلعب المعلمون والمعلمات دورهم في نشر الوعي التربوي وأهمية تعليم البنات . - تشكيل فرق محلية للتوعية بأهمية تعليم البنات وتدريبها على طرق ووسائل القيام	- وزارة التربية والتعليم . - وزارة الإعلام . - وزارة الأوقاف والإرشاد . - الجمعيات والأندية والاتحادات الشبابية والنسوية . - السلطات المحلية .

		بمهامها . - إعطـاء الاهتمـام لـدور المسجد في التوعية بأهميـة تعليم البنات .	
٢-تعـويض الأسـر عـن الفـرص الضائعة إجراء الحاق البنـات بالمدارس	- انخفـاض مـستوى الدخل لمعظم الأسر فـي المناطق الريفية . - شـعور الأسـرة بالخسارة عنـد إلحـاق البنـات بالمدرسـة : بخسارة عملهن من جهة ، ودفع النفقات المدرسية من جهة أخرى . - عدم توفر فرص العمل	- توجيه مـشروعات الـدعم للمواد الغذائيـة والتموينيـة للبنات الملتحقات بالمـدارس وأسرهن . - إعفاء البنات من النفقات المدرسية . - تشجيع السلطات المحليـة للرأسمال الوطني والمؤسسات الأخرى لتقديم الـدعم للأسـر التي تلحق بناتها بالمدارس .	- وزارة التربيـة والتعليم . - وزارة التأمينـات والـشئون الاجتماعية . - الغرف التجارية والصناعية . - وزارة العمل . - وزارة الخدمـة

	للبنات بعد التخرج .	- توجيه بعض الـدعم مـن المنظمات الدوليـة لتـشجيع الأسر علـى إلحـاق البنـات بالمدارس . - تـوفير العمـل للبنـات ، وتـدريبهن علـى مهـارات وحرف تؤمن زيـادة الـدخل وتحسين مستوى المعيشة .	المدنية والإصلاح الإداري .
٣. زيادة عدد المعلمات	- عدم وجود تناسب بين ضرورة رفـع معـدلات الالتحاق وعدد المعلمات . - عدم الاسـتفادة مـن توظيف مخرجات التعليم من الإناث في المنـاطق	- اعتماد خطة لإنشاء معاهـد لتأهيل وتدريب المعلمات فـي المنـاطق الريفيـة وفقـاً لمـستويات مخرجـات المؤسسات التعليمية . - استقطاب مخرجات التعلـيم من الإناث للالتحاق في سـلك	- وزارة التربيـة والتعلـيم . - وزارة الخدمـة المدنية والإصلاح الإداري . - وزارة المالية .

	التي تفتقر إلى وجود معلمات . - عزوف المعلمات عن العمل في المناطق الريفية .	التدريس في تجمعاتهن السكانية . - زيادة عدد الدرجات الوظيفية المخصصة للمعلمات وربط أشغالها بالتدريس في المدارس الريفية بحسب الاحتياج للمعلمات . - تقديم الحوافز المادية والوظيفية والمعنوية لمعلمات الريف . - تحفيز المعلمات للانتقال من المدن للعمل في المدارس الريفية . - فتح المجال أمام المعلمات للترقي الوظيفي والمهني	- السلطات المحلية . - كليات التربية .

	- الاختلاط أحد أسباب عدم تناسب مستوى تدني التحاق البنات في المعلمات المهني والمهام كثير من المناطق . الموكلة إليهن خاصة في - هناك اختلاف بين الريف . المناطق في مدى - تعدد مهام المعلمات معارضة الاختلاط . في الريف . - هناك اختلاف في - عدم تناسب مستوى العمر الذي يسمح فيه التأهيل والتدريب مع بالاختلاط . حاجات الريف التعليمية - استمرار شيوع والتدريبية . الاختلاط في مدارس - الشعور بعدم الفائدة التعليم الأساسي . من تعليم البنات من أسباب التسرب .	البنات . - اعتماد خطة لتدريب - تخصيص أحد أجنحة المعلمات أثناء الخدمة وربط المدرسة بفصوله للبنات الحصول عليه بالترقي المهني خاصة في المدارس الكبيرة والوظيفي . مع ترتيبات مدرسية مناسبة . - اعتماد برامج تدريبية - بناء مدارس مستقلة للبنات للمعلمات تتفق مع المهام في مناطق الكثافة السكانية الموكلة للمعلمة الريفية ، التي تستدعي ذلك . كالتعليم في الصفوف المجمعة - بناء فصول مستقلة للبنات . ، وتعليم الكبار ، والإرشاد - إعادة النظر في تصاميم والخدمة الاجتماعية ، وتصميم الأبنية المدرسية واستخدام وإدارة الأنشطة اللاصفية مواد البيئة المحلية في البناء والمهارات والحرف اليدوية . ، وتوفير الاستمارات لصالح	0. تجنب الاختلاط وفقاً ع. رفع وقابلية المستوى المجتمعات النوعي المحلية للمعلمات

		تعليم البنات .	
٦. تأنيث هيئة التدريس في الصفوف الأربعة الأولى ووفقاً لقابلية المجتمعات المحلية .	- تقبل أولياء الأمور للتعليم المختلط بتوفر المعلمة في بعض المناطق ، وفي الصفوف الأولى من مرحلة التعليم الأساسي . - حاجة الأطفال إلى رعاية خاصة وإدراك للتعامل معهم في بداية التحاقهم بالمدرسة . - صعوبة بناء فصول مستقلة في بعض المناطق والاضطرار إلى	- اعتماد تعيين المعلمات في الصفوف الأربعة الأولى من التعليم الأساسي في المناطق التي يتيسر فيها إجراء ذلك وتقبله . -توزيع المعلمات الفائضات في المدن للتدريس في الصفوف الأربعة الأولى، واستخدام المعلمين في المناطق المحتاجة . - إعطاء أولوية لتوظيف المعلمات إذا كانت الحاجة قائمة للتدريس في الصفوف	- وزارة التربية والتعليم . - وزارة الخدمة المدنية والإصلاح الإداري . - السلطات المحلية .

	التعليم المختلط .	الأربعة الأولى .	
٧. توفر المبنى المدرسي في الموقع والتسهيلات	- إلحاق البنات بالمدارس يتأثر بموقع المدرسة والمسافات الواجب قطعها منها وإليها . - مواقع المدارس في الأسواق وتجمعات الناس يخيف أولياء الأمور من إرسال بناتهم إلى المدارس . - عم استيعاب واقع ومعوقات تعليم البنات عند إنشاء المدارس . - توفر التسهيلات	- إنشاء المدارس والفصول الدراسية وفقاً لإحصائيات وبيانات تراعي واقع تعليم البنات ومعوقاته . - بناء المدارس والفصول في مواقع قريبة من التجمعات السكانية وبعيدة عن مراكز تجمعات الناس . - إعداد خريطة مدرسية لتوزيع المبنى المدرسي للبنات أو مراعاة ذلك عند إعداد خريطة توزيع مواقع المدارس .	-وزارة التربية والتعليم . -وحدة تنفيذ مشروعات التعليم . -السلطات المحلية .

	المدرسية كالمرافق الصحية يساعد على تشجيع إلحاق البنات بالمدارس واستمرارهن فيها .		
٨. المرونة في محتويات المناهج المدرسية والخطة الدراسية .	- عدم تجاوب المناهج المدرسية مع الحاجات المحلية وحاجات الدارسين وبالذات البنات . - الصرامة في تطبيق المناهج المدرسية والخطة الدراسية في الوقت الراهن .	- منح المرونة لتكييف المناهج المدرسية والخطة الدراسية وربطهما بالحاجات المحلية واليومية للدارسين وبالذات البنات . - مراعاة الاعتبارات التخصصية في محتويات المناهج . - التركيز على تدريب	- وزارة التربية والتعليم . - مركز البحوث والتطوير التربوي . - السلطات المحلية .

	- عدم إعطاء اهتمام بمساحة كافية للمهارات والحرف والمواد التخصصية في المناهج الحالية .	المهارات والحرف والاقتصاد المنزلي وغيرها ذات الفائدة للبنات . - تقوية القدرة المؤسسية الفنية والمالية للجهات ذات العلاقة بتصميم ووضع المناهج المدرسية . - الاهتمام بالأنشطة اللاصفية وتوجيهها نحو خدمة البيئة المحلية وحاجات البنات .	
٩. توفير عامل الجاذبية والإثارة للمدارس .	- عدم توفر عامل الجاذبية والإثارة للمدارس وبرامجها وأنشطتها من أسباب	- اعتماد برامج للأنشطة تتجاوب مع رغبات التلميذات وهواياتهن . - اعتماد برامج للأنشطة تربط	- وزارة التربية والتعليم . - السلطات المحلية .

	التسرب . - التحاق البنات يتأثر بمظهر المدرسة ومدى توفر الجاذبية والإثارة في برامجها وأنشطتها .	بين البيت والمدرسة . - إشراك التلميذات في كل ما يتعلق بتحسين البيئة المدرسية . - الاهتمام بإقامة المعارض والحفلات وتكريم الأمهات والأباء المثاليين . - تصميم برامج لبدائل تعليمية للبنات خاصة للبنات اللاتي لم تتح لهن فرص الالتحاق بالمدرسة .	
١٠. تفعيل التشريعات الحالية وإصدار	- عدم تطبيق التشريعات التي تؤثر إيجاباً على تعليم البنات .	-دراسة التشريعات وتحديد ما فيها لدعم تطور تعليم البنات . - دراسة تنفيذ التشريعات	- وزارة التربية والتعليم . - وزارة الشئون

تشريعات جديدة	- الحاجة لتشريعات جديدة تدعم تطوير تعليم البنات .	المتصلة بتطوير تعليم البنات ومدى تطبيقها . - إصدار تشريعات جديدة في اتجاه تطوير تعليم البنات .	القانونية . - مركز البحوث والتطوير التربوي .
١١. توحيد جهة الإدارة والإشراف	- عدم وجود جهة واحدة للإدارة والإشراف على تعليم البنات . - تبعثر جهات الإشراف والإدارة يعيق التقدم بتعليم البنات ويعرقل توجيه المنح والمساعدات وفقاً للاحتياجات . - تعدد الجهات التي تشرف على تعليم البنات	- تشكيل مجلس أعلى لتعليم البنات . - تسلسل المجالس في فروع على مستوى المحافظات والمديريات . - إشراك الجانب الشعبي في المجالس . - تبني خطة لتطوير تعليم البنات .	- وزارة التربية والتعليم . - السلطات المحلية .

	يحبط على تعليم البنات يحبط كثيراً من المشروعات .		
١٢. زيادة التمويل وتجميع مصادره وتوجيهها	- تدني حجم التمويل يعرقل تنفيذ مشاريع تعليم البنات . - عدم توجيه المساعدات والمنح المقدمة لتعليم البنات يجعل أثرها محدوداً . - عدم توافق بعض المشاريع مع الاحتياجات المحلية .	- تخصيص نسبة من ميزانية التعليم لدعم تعليم البنات مع زيادتها سنة بعد أخرى . - وضع كل المساعدات والمنح المقدمة لتصب في مجرى تنفيذ خطة تطوير البنات . - إعطاء أولوية للإنفاق على تطوير تعليم البنات في الريف . - إنشاء صندوق وطني لدعم تعليم البنات تصب فيه جميع مصادر تمويل تعليم البنات. - البحث عن بدائل لمصادر جديدة لدعم تعليم البنات سواءً على المستوى المركزي أو المحلي .	- وزارة التربية والتعليم . - وزارة المالية . - السلطات المحلية .

١٣. إجراء الدراسات والبحوث التقييمية والتقويمية لمستوى تطور تعليم البنات	- عدم اعتماد مشاريع تطوير تعليم البنات على دراسة الاحتياجات المحلية . - عدم وجود آلية للتقويم المستمر لمستوى تطوير تعليم البنات سواءً منها المرحلية أو	- اعتماد خطة للبحوث والدراسات القبلية لتنفيذ الخطط والمشاريع ، والمتخللة لتنفيذها ، والنهائية لتقويمها مركزياً ومحلياً. - اعتماد خطة للبحوث والدراسات على المستوى المحلي .	- وزارة التربية والتعليم . - مركز البحوث والتطوير التربوي . - السلطات المحلية .

	النهائـية . - نـــدرة البحـــوث والدراســـات عـــن الاتجاهات والمواقف نحو تعليم البنات . - عدم وجـود قاعـدة للمعلومات عـن تعلـيم البنات .	- إنشاء قاعدة للمعلومات عن تعلـيم البـنات سـواءً الإحـصـائـية منـها أو الوثائقـية .	